



# نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاثنين
التاريخ:	٢٩-٣-٢٠٢١

## القضاء والنيابة و«الداخلية» و«العدل»: تخفيض الحبس الاحتياطي مرفوض

كما أبدت وزارة الداخلية عدم موافقتها على الاقتراحين بقانونين باعتبار أن الدستور الكويتي كفل مبدأ حرية التعبير عن الرأي والبحث العلمي، وجعل تنفيذ هذه الحقوق والحريات من خلال السلطة التشريعية في سن القوانين، والتي تضع الحدود اللازمة عند استعمال هذا الحق والحيلولة دون الإضرار به خارج الأطر القانونية شريطة ألا ينتج عن ذلك مصادرة الأصل الحق. وكان لافتاً رأي المكتب الفني للجنة التشريعية الذي انسجم مع الإراء الحكومية، عندما قال: يصعب تحديد تعريف لما يطلق عليه (قضايا الرأي)، كما أن الجرائم التي تنشأ عن الأقوال متعددة ومتنوعة سواء من حيث الجسامة - كالتحريض على قلب نظام الحكم والدعوة لاعتناق مذاهب ترمي لهدم النظم الأساسية للبلاد - أو من حيث العقوبة أو محل كل منها، فهي موزعة في قوانين متعددة قد يصعب حصرها.

وأضاف المكتب الفني: بعض جرائم الرأي شديدة الجسامة بحيث تمس أمن الدولة أو أمن المجتمع وثوابته أو كرامات أفرادها وأعراضهم، مما تقوم معه مبررات الحبس الاحتياطي، خشية الهرب أو التأثير في عملية سير التحقيق.

أن يكون التعبير عن الرأي عن طريق وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي، وهو الذي كان محل رفض حكومي وقضائي، حيث رأى المجلس الأعلى للقضاء أنه لا يوجد هناك مبرر أو مسوغ للاقتراح بقانون الذي سيفتح المجال لعدم خضوع بعض المتهمين للحبس الاحتياطي عند توافر شروطه، بذريعة أن القضية من قضايا الرأي بغير مبرر.

وقال القضاء إن بعض الجرائم التي تعد من جرائم الرأي أشد خطراً، وأفح أثراً من بعض الجرائم الأخرى التي تتساوى معها في مقدار العقوبة، ومن ثم فإن غلة الحبس الاحتياطي تتوافر فيها بصورة أكبر سواء من حيث الخشية من هرب المتهم، أو قدرته على التأثير في سير التحقيق، ومن أمثلة ذلك جريمة التحريض على قلب نظام الحكم وغيرها.

وفي السياق ذاته، قالت وزارة العدل فيما يتعلق بجرائم الرأي «يسري عليها ما يسري على الجرائم الأخرى».

بينما أبدت النيابة العامة عدم موافقتها على استثناء الجرائم التي مصدرها حق التعبير عن الرأي من إجراء الحبس الاحتياطي دون مبرر مقبول حيث جاء رأيها مشابهاً لما ورد في رأي المجلس الأعلى للقضاء.

من جهتها أبدت النيابة العامة عدم الموافقة على إلغاء القانون رقم (35) لسنة 2016 المشار إليه للأسباب التالية: قصر مدد القانون رقم (3) لسنة 2012 تتعارض مع مصلحة التحقيق والكشف عن الجرائم وجمع الأدلة والاستدلالات، وتعمق رجال الأمن والمحققين من سعيهم عن إتمام أعمالهم على أكمل وجه في الكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها.

كما رفضت وزارة الداخلية إلغاء القانون رقم 35 لسنة 2016 المشار إليه لأن المدد الواردة في القانون رقم 3 لسنة 2012 لا تتناسب أبداً مع الواقع العملي وما تستلزمه إجراءات التحقيق والمحاكمة والتي بدورها تعطي مجالاً واسعاً لإفلات المجرمين من العقاب.

### قضايا الرأي

إلى ذلك وياجماع آراء أعضائها الحاضرين، وافقت اللجنة التشريعية على الاقتراح بقانون بتعديل قانون الجزاء، حيث لا تسري أحكام الحبس الاحتياطي على من يمارس حقه في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو الرسم، وبما في ذلك

وسط رفض حكومي وقضائي، وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية على تعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بتخفيض الحبس الاحتياطي، والعودة إلى القانون رقم 3 لسنة 2012 الذي أقر في عهد المجلس المظلل الأول، ويعد الرفض الحكومي مؤشراً على أنه في حال أقره المجلس؛ فسيتهم رده.

ويرى المجلس الأعلى للقضاء أن الاقتراح بقانون غير مبرر، وعلى غير سند، وهو ما يحسن معه الإبقاء على النصوص القائمة بحالتها، مشيراً إلى أن المدد الواردة في الاقتراح تتعارض مع مصلحة التحقيق والكشف عن الجرائم وجمع الأدلة والاستدلالات، كما أن قصر المدد الواردة في الاقتراح بقانون يعوق رجال الأمن والمحققين من بدهم عن إتمام أعمالهم على الوجه الأكمل في الكشف عن الجرائم ومرتكبيها.

أما وزارة العدل، فترى عدم ملائمة الاقتراح بقانون الثاني، بسبب قصر فترة الحجر بمعرفة الشرطة لمدة 48 ساعة لا يكون كافياً في الكثير من الحالات، لتمكين الشرطة من القيام بواجبها في الكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها وجمع الأدلة والاستعانة بالخبراء والمتخصصين، لاسيما في قضايا المخدرات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	٥	٤٦٩٣

أشاد بدورها على صعيد المنافسة التجارية لمصلحة المساهمين

## اليحيا: القضاء أنصف التعاونيات في فتح الصيدليات

اختيار الأصناف والمستلزمات بناء على رغبات واحتياجات أهالي المنطقة وكما تجهز تعاونية مشرف بشكل شبه مستمر المهرجانات بالصيدلية سواء بمشرف أو صاحبة مبارك العبدالله.

واختتم اليحيا بأن الحكم الصادر يمثل انتصارا قويا ومهما للجمعيات التعاونية، بل ولأهالي المناطق التابعة لها، لافتا إلى أن الجمعيات التعاونية توفر خدمات مهمة للأهالي يصعب توافرها في الصيدليات التجارية سواء اللوجستية أو على مستوى الأسعار والأصناف.



معاذ اليحيا

صرح أمين السر بجمعية مشرف التعاونية معاذ اليحيا بأن الحكم العادل بعدم دستورية منع الجمعيات التعاونية في فتح الصيدليات هو انتصار لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وحرية المنافسة. وأكد اليحيا أن دور التعاونيات ملموس على صعيد المنافسة التجارية التي تصب في مصلحة المساهمين وأبناء المنطقة وكذلك توافر الأجهزة التجارية والتسويقية

بالجمعية والتي بدورها تحرص على توافر أفضل المنتجات ولاسيما في مجال الأدوية والمستحضرات الطبية والتي يتم فيها مراعاة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	٧	١٦١٢٩

## الأحكام في 30 قضية كشفت ثغرات قانونية لا أتجار بالبشر في الكويت.. بل تربح من وراء الإقامة

■ حان الوقت لتعديل التشريعات وتغليظ العقوبات



مخالفو الإقامة خلال التسجيل في مهلة «عادر بأمان» (أرشيفية)

وبعد استخدام الآلاف العمال بلقونهم في الشارع، ومن ثم تزايد أعداد العمالة العشوائية في الكويت، وقد كشفت «كورونا» عن هذه الظاهرة التي أرهقت أجهزة الدولة.

وأضاف المصدر: يقوم أيضاً بهذا الفعل المتمثل في الاتجار بالإقامات مواطنون، كاصحاب شركات، كون جل مهمهم الثراء السريع، ومع ضعف الرقابة في السابق تزايدت ظاهرة الاستخدام على شركات وهمية.

ولفت المصدر إلى ان النيابة العامة قدمت، مؤخراً، مشروع قانون طالبت فيه بتغليظ العقوبات على هذه التهم، كاشفة عن تهم لا يعاقب مرتكبوها سوى بغرامات بسيطة لا تتناسب مع الجرم، لذا قدمت مشروعاً متكاملًا بعد دراسة طويلة وتحقيقات ماراثونية في هذه القضايا، واكتشاف النقص الواجب تطبيقه من خلال مشروع قانوني.

### مبارك حبيب

لا أتجار بالبشر في الكويت، والمتهمون في 30 قضية استخدام عمالة أدينوا باعتبارهم تجار إقامات. هذا ما أكده مصدر مطلع لـ «القلمس»، مبيّنًا أن هناك فرقاً كبيراً بين الاتجار بالبشر وتجارة الإقامات، ولذلك التصنيف الهامية ودلالات، أولها رفع اسم الكويت دولياً من هذا الاتهام الخطير المتمثل في الاتجار بالبشر، الذي اتضح جلياً من خلال الأحكام القضائية جميعها عدم وجوده.

وكشف المصدر أن الأحكام القضائية، من خلال استقرائها، يتبين أن تجارة الإقامات يقوم بها وافدون يعملون لمصلحة أصحاب شركات وهمية وينصبون على أبناء جلدتهم ويوقعونهم في حيل الحصول على عمل في الكويت، مقابل دفع أموال لاستخراج الفيزا، التي يصل متوسط سعرها إلى 2000 دينار.



أزمة «كورونا» كشفت المزيد  
من المتورطين في  
استخدام العمالة  
العشوائية

مواطنون ومقيمون جنوا  
مكاسب طائلة من الاتجار  
بعرق الفقراء

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	٤	١٧٠٥٩

## «الأعلى للقضاء» والنيابة: جرائم الرأي أشد خطراً من غيرها

بإجماع آراء أعضائها الحاضرين، وافقت «التشريعية» على الاقتراح بقانون بتعديل قانون الجزاء، بحيث لا تسري أحكام الحبس الاحتياطي على قضايا الرأي، الذي كان محل رفض حكومي وقضائي، حيث رأى المجلس الأعلى للقضاء أن بعض جرائم الرأي أشد خطراً وأفدح 02

### «الأعلى للقضاء» والنيابة: جرائم...

أثراً من بعض الجرائم الأخرى، التي تتساوى معها في مقدار العقوبة.

وفي حيثيات رفض النيابة العامة استثناء الجرائم، التي مصدرها حق التعبير عن الرأي، من إجراء الحبس الاحتياطي؛ أن منها ما هو أشد خطراً من غيره من الجرائم، وبالتالي تتوافر فيها علة الحبس الاحتياطي بصورة أكبر.

كما أبدت وزارة الداخلية عدم موافقتها، مشددة على أن الحرية ليست مطلقة، لكنها مقيدة بقيود يحددها القانون، ضماناً لعدم المساس بشرف واعتبار الآخرين وقيم المجتمع.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	١,٢	٤٦٩٣

«الاستئناف» رفضت طلبات إخلاء السبيل وحجزت الدعوى للحكم 26 المقبل

## النائب البنغلاديشي يتراجع عن أقواله.. ويؤكد رشوة المتهمين

الداخلية والقيادي بهيئة القوي العاملة ورجل أعمال لمدة 4 سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمهم متضامنين مليوناً و900 ألف دينار.

يذكر أن المتهم الأول «البنغلاديشي» ومحاسبه يواجهان تهماً عدة أبرزها الاتجار بالبشر وغسيل الأموال، فيما يواجه آخرون وهم نائبان ومسؤولان تهم تلقي رشاوى لتخليص معاملات شركته.

بين موكلهم والمتهم الأول «النائب البنغلاديشي». وقررت هيئة المحكمة حجز الدعوى للحكم في 26 أبريل المقبل، والتفتت عن طلبات قدمها دفاع المتهمين بإخلاء سبيلهم، وبذلك يستمر حجزهم حتى موعد الجلسة المقبلة. وكانت محكمة الجنايات قد أصدرت أواخر يناير الماضي حكمها بالدعوى، حيث قضت بحبس النائب البنغلاديشي وقيادي وزارة



النائب البنغلاديشي

وجود تعاملات تجارية

هيئة محكمة الاستئناف إنه اضطر لدفع مبالغ مالية وشيكات لقيادي وزارة الداخلية وهيئة القوي العاملة ورجل أعمال رغم وجود تعاملات تجارية تجمعهم بقيادي «القوي». واستمعت المحكمة لرافعة دفاع المتهمين بالقضية خلال جلسة مطولة استمرت قرابة 6 ساعات، أكدوا فيها براءة ساحة موكلهم من الاتهامات المسندة إليهم، مقرررين

عبدالكريم أحمد

تراجع النائب البنغلاديشي عن أقواله التي كان قد أدلى بها سابقاً أمام محكمتي أول درجة والاستئناف بعدم علاقته مع مسؤولين حكوميين، مؤكداً أنه قام بمنح المتهمين بالقضية أموالاً على سبيل الرشوة مقابل تسهيل معاملاته. وقال «م.ش.» خلال جلسة محاكمته أمس أمام

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٢٩	١٤	١٦١٢٩

## «التشريعية» تناقش إلغاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

العديد من الجوانب الإيجابية الأخرى مثل حل مشكلة الأزدحام المروري والمحافظة على البيئة وتحسين مستوى التحصيل العلمي للطلبة.

وتقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراح بقانون يقضي بتعديل البند (1) من المادة 22 من القانون 4/ 1993 في شأن الرعاية السكنية، وحدد شروط وضوابط إسعاد المواطن من الرعاية السكنية، وأورد القانون من ضمن هذه الشروط في المادة 22 بند 1 عدم استحقاق الرعاية السكنية لرب الأسرة لمن تمن له بمبلغ يزيد على مائتي ألف دينار. وينظر لما شاهده سوق العقار من ارتفاع حاد في أسعار الأراضي والخدمات وحجز البعض للعديد من القسائم للمضاربة عليها، وللمعالجة هذه الأضرار التي ترتبت على قيمة التقييم أو البيع جاء هذا الاقتراح بقانون لتعديل البند المشار إليه بزيادة قيمة التقييم أو البيع لاستحقاق الرعاية السكنية إلى 500 ألف دينار بدلاً من 200 ألف دينار. وهو ما يحقق عرض المزيد من القسائم والعقارات ويسهم في حل القضية الإسكانية، وتقدم النائب فارس العتيبي باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (16) من القانون المذكور، والمتعلق باسترداد الحصول على الرعاية السكنية المنصوص عليها في هذا القانون إلا يكون رب الأسرة مالكا لعقار أو مشتركا في ملكية عقار يوفى لاسرته الرعاية السكنية المناسبة، وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر العقار ملوكا لرب الأسرة إذا كان قد ائتمن طريقه، بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة إلى جميع الورثة، وذلك دون الإخلال بحق الأولاد أو الزوجة في الحصول على الرعاية السكنية.



اللجنة التشريعية

الأرض اللازمة لهذا المشروع بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات الأخرى المعنية، ويقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتحويل هذا المشروع تمويلًا كاملاً من مرحلة التصميم حتى انتهاء مراحل إنشاء المشروع وتجهيزه بالمعدات من ثم يسلم لوزارة الصحة التي يقع على عاتقها إدارة المستشفى. ومن ضمن الاقتراحات اقتراح بقانون بتعمير واستثمار جزيرة فيلكا اقتصادياً ولتكون بعداً آمناً لحماية البلاد وبحول المشروع إلى الدولية وفق نظام BOT. وتضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون 8/ 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاقتراح بقانون في شأن تقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف، لما للاقتراح بعد اقتصادي يعود بالنفع على الدولة والمواطن. بالإضافة إلى

واقصر مدة التقادم في الجرائم الإلكترونية على 3 أشهر». وتضمنت الاقتراحات المعروضة على طاولة التشريعية تعديل المادة (10) من المرسوم بالقانون 10/ 1979 في شأن الخدمة المدنية، والاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم 10 إلى المادة رقم 5 من المرسوم بالقانون 10/ 1979 في شأن الخدمة المدنية، بالإضافة إلى اقتراح بقانون بإنشاء مستشفى الكويت للأطفال، المقدم من النائب الدكتور عبد الكريم الكندري، ويقضي الاقتراح بأن تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى متخصص للأطفال يقدم جميع الخدمات الاستشارية والطبية والجراحية والطوارئ والخدمات ما بعد الجراحة والخدمات التأهيلية خلال 3 سنوات من تاريخ صدور هذا القانون، على أن وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص

تتناقش اللجنة التشريعية البرلمانية، اليوم الإثنين، عدداً من الاقتراحات بقانون، من بينها إلغاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وإنشاء مستشفى الكويت للأطفال، وتعمير واستثمار جزيرة فيلكا، وتعديل على قانون ذوي الإعاقات، واستحداث توقيت صيفي من خلال اقتراح بقانون يقضي تقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف.

ووجهت اللجنة الدعوة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز الزاومة عبدالله الرومي، لحضور الاجتماع وذلك لإبداء رأي الحكومة في الاقتراحات المتعلقة بتعديل القوانين أو الغائها. وركزت الاقتراحات المختصة بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على إلغاءها نهائياً أو إلغاء المادة المتعلقة بعقوبة السجن لضحايا الرأي - مقترح إلغاء القانون برمه -

وقال النائب سعود أبو صليب، في شأن مقترح إلغاء القانون برمه، إن «للتشريع ضوابط وأصولاً وقواعد يجب الالتزام بها، من أجل حماية الحقوق والحريات العامة، وحتى لا تكون التشريعات غير المنضبطة وسيلة لإهدار الحقوق، وعلى الرغم من وجود حاجة لتنظيم مجال تقنية المعلومات إثر التطور التقني الكبير الذي طرأ، إلا أن التشريع المراد إلغاؤه جاء في مجمله، بصياغة غير منضبطة وبقوود غير مستحقة، وتوسع في التجريم على نحو يخل بالحق في الحرية، لذلك ارتأينا إلغاؤه». بدوره، قال النائب الدكتور هشام الصالح، الذي طالب بتعديل بعض مواد قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات «تقدمنا بالاقتراح بغرض إلغاء عقوبة السجن لجرائم الرأي،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	١٤	٣٨٦٢

نواب وقّعوا مع الداھوم ميثاق «تعهد والتزام»

## 32 نائباً لمنع الحكومة من القسم

### 23 نائباً حضروا الاجتماع

ثامر السويط، محمد المطير، خالد المونس، عبدالكريم الكندري، حمدان العازمي، أحمد بن مطيع، أسامة المناور، محمد الراجحي، سعود أبو صليب، فزّز الديحاني، مساعد العارضي، فايز الجمهور، فارس العتيبي، صالح الشلاحي، مبارك العبرو، أسامة الشاهين، حمد الطر، عبدالعزيز الصقعي، مرزوق الخليفة، صيفي الصيقي، محمد الحويلة، شعيب المويزري، ومبارك الجرف (معتذر وموافق على ما يصدر من الاجتماع)

### الشحومي وهشام الصالح: لن نقاطع

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة، أحمد الشحومي، والنائب هشام الصالح، كل على حدة، عدم مقاطعتهم الجلسة التي ينتظر أن تؤدي فيها حكومة سمو الشيخ صباح الخالد الجديدة القسم، وقال إن ذلك يأتي ترجمة لقناعتهم واستقلالية قرارهما. وشدد الشحومي على أنه سيحضر الجلسة «والله لو أبقى حيداً، سأحضر جلسة القسم، وسأبقى مع الحق». وأضاف: «أقسم بالله العظيم سابقى حتى آخر لحظة محافظاً على قسمي باراً بولاة أسري وسأتابع عملي وإن أقاطع لا جلسة القسم ولا أي جلسة أستطيع أن أذهب فيها للقاعة مادمت حياً». بدوره، أكد هشام الصالح أن «لا يستطيع كائن من كان، أن يبطي على توجهات أو قناعات، أنا مع أهل الكويت وما تعهدت به أمام ناخبي ولا يهمني بعد ذلك عدد الذين أعلنوا مقاطعتهم للجلسة بقدر ما يهمني البر بقسمي والعمل باستقلالية وفق قناعاتي الشخصية».



مشهد سياسي مفتوح على احتمالات عدة

### فهد الشمري

أعلن عدد من النواب عزمهم عدم تمكين الحكومة من أداء القسم الدستوري، في جلسة المجلس المزمع عقدها غدا الثلاثاء، حيث أعربوا في بيان حمل عنوان «تعهد والتزام» اصدره عقب اجتماعهم في مكتب الدكتور بدر الداھوم بالمجلس أمس، عن نيّتهم مقاطعة الجلسة وعدم تمكين الحكومة من أداء القسم.

وتلا البيان الداھوم قائلاً: «انتصاراً للإرادة الشعبية واحتراماً لدستور 1962 ومواده واستذكّاراً لمواقف رجال الدولة وأعضاء مجلس الأمة في عام 1964، الذين سطّروا صفحات مضيئة بتاريخ بلدنا الحبيب الكويت، نتعهد ولنترّم بمقاطعتنا جلسة قسم الحكومة كاملة وعدم تمكينها نهائياً من القسم، التي أعلن عنها 32 نائباً حتى الآن، داعين الشعب الكويتي لمراقبة المواقف ومحاسبة المقصرين أياً كانوا».

وأضاف الداھوم بعد الانتهاء من تلاوة البيان: هو خطاب موجه للأمة والشعب بأن من سيحضر هو من سيمكّن الحكومة من القسم، وهو من سيخذل الشعب الكويتي، ومن سيحصد ويعطي الثقة لرئيس الحكومة ورئيس المجلس للحكم في مجلس الأمة، ولذلك على الشعب الكويتي أن يراقب نوابه، لأن هذا التحصين هو تحصين لرئيس الحكومة، الذي تخلى عنه 38 نائباً في استجوابه الذي تم على أثره استقالته، وإذا تم الحضور واستكمال النصاب فهي أيضاً إعطاء الثقة للرئيس الغائب بان يتحكم في مجلس الأمة ومجلس الشعب.

وختم قائلاً: «رحيل الرئيس مطلب شعبي وعلى الشعب الكويتي أن يراقب ويحاسب نوابه». وكان نوافذ عدد من النواب إلى مكتب الداھوم، لحضور الاجتماع النيابي،

استجواباً جديداً إلى الخالد «في حال تم تمكين الحكومة من القسم، لأن استجوابنا المدرج على جدول الأعمال راح يسفط لعدم حضورنا الجلسة، وعموماً هذه الحكومة لا تستحق البقاء».

ويحتوي جدول الأعمال على بند الخطاب الأميري، الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة في 15 ديسمبر 2020. ويشتمل الجدول على 18 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة عن المراسيم والمنشورات والاقتراحات بقوانين، ومنها العفو الشامل والإجراءات والمحاكمات الجزائية، وتعديل المرئي والمسموع والمطبوعات، ودعم وتمويل المنضرين من أزمة فيروس كورونا.

كما يحتوي على قوانين تأجيل أقساط القروض وتكويت الوظائف العامة وتعديل قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي شأن الاستيراد.



### طالبوا

بـ«رحيل الرئيسين».. وأن يراقب الشعب نوابه ويحاسبهم

استجواب جديد للخالد من العازمي والمطير.. في حال تمكّن من أداء القسم

«العفو» ودعم

متضرري «كورونا» وتأجيل القروض... أبرز بنود جدول الأعمال

الذي دعا إليه الداھوم أول من أمس لمناقشة مقاطعة جلسة أداء الحكومة القسم الدستوري غدا الثلاثاء.

استجواب الخالد ويتوقع أن يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء 30 و31 الجاري، للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 11 بنود و28 فقرة.

والاستجوابان المقدمان إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مدرجان على جدول الأعمال، الأول لرفع من جدول الأعمال نتيجة لاستقالة الحكومة، والمقدم من النواب ثامر السويط وخالد العتيبي والنائب المطير والمطيرة بحكم المحكمة الدستورية بدر الداھوم، فيما الاستجواب الثاني مقدم من النائبتين محمد المطير وحمدان العازمي، الذي حل محل النائب المطيرة عضويته بدر الداھوم، والمكون من محور واحد وهو الانتقائية في تطبيق القانون.

وفي هذا السياق، أعلن العازمي أمس، أنه سيعقد مع النائب محمد المطير

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	٦	١٧٠٥٩



### بعد اختيار هيئة المحلفين

## بدء المرافعات في محاكمة الشرطي الأميركي المتهم بقتل جورج فلويد اليوم

على مدى ثلاثة أو أربعة أسابيع، سيستمعون الى حجج الطرفين والى شهود وخبراء قبل أن يباشروا مداوالاتهم. وينتظر صدور الحكم في نهاية ابريل او مطلع مايو.

وعلى الاعضاء الـ 12 في هيئة المحلفين التوصل إلى قرار بالإجماع وإلا فإن المحكمة ستعتبر باطلة وملغاة، ومن شأن مثل هذا السيناريو او تبرئة الشرطي أن يثير احتجاجات جديدة في مينيابوليس على غرار التي شهدتها في نهاية مايو وتخللتها أعمال شغب.

وتم تصوير معاناة جورج فلويد بالفيديو ونشر المقطع على الانترنت، وانتشرت المشاهد في العالم ما أدى الى نزول الحشود الى الشوارع في مدن مثل نيويورك وسياتل وباريس وسيدني، ومن المتوقع أن يأخذ المقطع المصور حيزا كبيرا من محاكمة شوفين.

وفي مؤشر إلى التغيير، وافقت مدينة مينيابوليس على دفع 27 مليون دولار كنعويض لعائلة جورج فلويد لإنهاء شكاواها المدنية.

مينيابوليس - أ.ف.ب: تبدأ اليوم في مدينة مينيابوليس المرافعات في محاكمة الشرطي الأبيض المتهم بقتل الأميركي من أصول أفريقية جورج فلويد الذي أثار مقتله موجة تعبئة كبرى مناهضة للعنصرية وعنف الشرطة في الولايات المتحدة وعدة دول أخرى.

ووجهت الى الشرطي ديريك شوفين (45 عاما) تهمة القتل والقتل غير العمد. ففي 25 مايو ضغط بركبته لمدة تسع دقائق على عنق جورج فلويد الذي كان مثبتا على الأرض رغم صراخه المتكرر بأنه لا يستطيع التنفس، ما أدى إلى اختناقه. وأفرج عن شوفين بكفالة، ويمثل حرا منذ 9 مارس في مبنى عام في هذه المدينة الكبرى الواقعة في شمال الولايات المتحدة تم تحويله الى معسكر محصن من أجل هذه المحاكمة. وكانت جلسات الاستماع مخصصة حتى الآن لاختيار هيئة المحلفين، في مهمة حساسة جدا نظرا للاهتمام الإعلامي الذي تحظى به هذه المحاكمة.

ويمثل شوفين اليوم أمام هذه الهيئة التي تعكس تنوع سكان مينيابوليس وبين أعضائها أربعة من ذوي الأصول الأفريقية اثنان منهم مهاجران، وخلاسيان.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	٢٠	١٦١٢٩

## وزارة العدل

### إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/١٥ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٤٢٦ ببيع/٣.

١- مرضيه على اميرى - عن نفسها وبصفتها وصيه على ولديها القاصرين «جاسم - أيوب» - قصر المرحوم / حسين عبد الرحمن حسين ميرزا.

٢- جواد حسين عبد الرحمن ميرزا.

٣- عادل حسين عبد الرحمن ميرزا.

٤- زليخة حسين عبد الرحمن ميرزا.

٥- ليلى حسين عبد الرحمن ميرزا.

٦- فوزيه حسين عبد الرحمن ميرزا.

٧- معصومه حسين عبد الرحمن ميرزا.

٨- رباب حسين عبد الرحمن ميرزا.

١- مريم حاجي على.

٢- على حسين عبد الرحمن ميرزا.

### أولاً: أوصاف العقار: (طبقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة ١٥٥٣ والكانن بالجابرية قسيمة ٣٩٠ من المخطط م/٣٣٩٦٠ قطعة ٨ ومساحته ٢٥٠١ الجابرية قطعة ٨ - شارع ١١ - منزل ٥.

حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

العقار موضوع الدعوى عبارة عن منزل يقع على شارع واحد داخلي، ونظام التكييف مركزي والشبابيك من الألومنيوم والبناء قديم الانشاء.

- تبلغ مساحة أرض العقار ٢٥٠١. كما هو وارد بالوثيقة رقم ٢٠٠٢/١٥٥٣.
- العقار مكون من دور أرضي وأول وله مدخلان.

لم تتم معاينة الدور الأرضي من العقار حيث أنه مغلق ولا يملك المدعي الثاني المفتاح ولكنه زودنا بمكونات الدور الأرضي وهي:

- الدور الأرضي مكون من صالة + ديوانية وحمامها + غرفتين + ٢ حمام + مطبخ وملحق مكون من مطبخ + حمام + غرفتين.
- الدور الأول مكون من شقتين كل شقة تتكون من صالة + غرفتين + حمام + مطبخ.

### ثانياً: شروط المزاد:

يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره عقار الجابرية ٣٦٤,٥٠٠ د.ك

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتماد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وآتعاب الحمامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٩-٣-٢٠٢١	٦	١٧٠٥٩

## الوفيات

● أحمد إبراهيم أحمد المناعي، 98 عاماً، (شييع)،  
تلفون: 99829960، 99793666

● شيماء ناصر شباب الموزيرى، زوجة/ سعود  
عوض المسعي، 38 عاماً، (شييعت)، تلفون: 66688903،  
55100018

● حسن عبيد حاشي العتيبي، 93 عاماً، (شييع)،  
تلفون: 97956136، 99708597

● بدرية أحمد الدشتي، أرملة/ فهد عبدالكريم  
المعراج، 84 عاماً، (شييعت)، تلفون: 99616868،  
66880062

● هيا عبدالرحمن زياد العازمي، 62 عاماً، (شييعت)،  
تلفون: 99870099، 60006163

● سند دوان سند البذالي، 68 عاماً، (شييع)، تلفون:  
97689997

«إنَّا لله وإنا إليه راجعون»